التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة في الأبعاد والمؤشرات

د.وهيبة بوربعين

جامعة عين تموشنت / الجزائر

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز واقع التنمية المستدامة في الجزائر؛ فهاته الأخيرة أصبحت تحدّيا مستمرا للعديد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية خصوصا مع تفاقم أزمات الجوع والفقر وزيادة معدلات النزوح الريفي نحو المدن، مما دفع بحكومات الدول الفقيرة والنامية إلى المباشرة بوضع الخطط لتحسين معدلات التنمية البشرية وتحديد سياسات مستقبلية تسمح للأجيال الحالية بإشباع رغباتها دون المجازفة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها ، فعندما نركز على التنمية المستدامة نطرح سؤالا مباشرا وهو كيفية نقل القدرات والثروات من جيل إلى آخر؟ وكيف تضمن قدرات أيّ جيل ؟ ؛ وبالتالي فنحن ننتظر نموا مستداما يحمي جميع الموارد و يصون قدرات أي جيل كان، ويسهل تحويلها إلى جيل آخر من خلال استعمال أسس متينة وثابتة، تسمح بالاستقرار الإجتماعي والإقتصادي والبيئي للشعوب؛ من هنا نرى أنه من واجب الدول العربية اتخاذ المبادرة لإعادة تصويب الأوضاع من خلال التنمية المستدامة القائمة على تطوير العلوم واستغلال الموارد والمحافظة عليها بنقلها للأجيال المستقبلية القادمة والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: (التنمية المستدامة،الأبعاد، الاستثمارات،الطاقة الجديدة المستدامة، التنمية السياحية).

Sustainable development in Algeria: a reading of the dimensions and indicators

Dr. Wahiba Bourbain

Ain Temouchent University / Algeria

Abstracts:

This research aims to highlight the reality of sustainable development in Algeria; The latter has become a constant challenge for many countries, international organizations and bodies, especially with the exacerbation of hunger and poverty crises and the increase in rates of rural exodus towards cities, which prompted the governments of poor and developing countries to start drawing up plans to improve human development rates and defining future policies that allow current generations to satisfy their desires without jeopardizing the ability of generations. future to meet their needs, when we focus on sustainable development we ask a direct question, which is how to transfer capabilities and wealth from one generation to another? How do you guarantee the capabilities of any generation? ; Therefore, we are waiting for sustainable growth that protects all resources and

preserves the capabilities of any generation, and facilitates their transfer to another generation through the use of solid and stable foundations that allow social, economic and environmental stability for peoples; From here, we see that it is the duty of the Arab countries to take the initiative to rectify the situation through sustainable development based on the development of science and the exploitation and preservation of resources by transferring them to the next future generations and benefiting from the experiences of successful countries in this field.
Keywords: (sustainable development, dimensions, investments, sustainable new energy, tourism development.)

مقدمة:

أعلن زعماء العالم باعتمادهم خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠ ، تصميمهم على تحرير البشرية من الفقر و تأمين كوكب صحي للأجيال المقبلة و بناء مجتمعات سليمة وشاملة للجميع كأساس لضمان حياة كريمة للجميع؛ و يكمن صميم ذلك في عدم ترك أحد خلف الركب، فخطة عام ٢٠٣٠ تهدف إلى أن تكون طموحة تحويلية ، وهي تضم مجموعة من ١٨ من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة غير القابلة للتجزئة ، فضلا عن الغايات المرتبطة بتلك الأهداف ، وجميعها ترمي إلى توجيه خطى التنمية المستدامة. والأهم من ذلك فهاته الخطة تعتبر جدول أعمال عالمي ينطبق على جميع بلدان العالم فحتى أغنى البلدان لم يتوصل بعد إلى ضمان حقوق المرأة بشكل كامل أو إلى التغلب على عدم المساواة أو إلى حماية البيئة . إننا في سباق مع الزمن و يبين لنا هذا البحث أنّ معدل إحراز التقدم في العديد من المجالات أبطأ بكثير مما هو مطلوب تحقيقه بحلول سنة ٢٠٣٠، فهناك حاجة إلى إجراءات مركزة لإخراج ٨٦٧ مليون شخص من دائرة الفقر فهم لا يزالون يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولار في اليوم .ولضمان الأمن الغذائي ل٨٩٣ مليون من الناس الذين يواجهون الجوع بشكل روتيني يتعين علينا أن نضاعف معدل خفض الوفيات النفاسية، ونحن بحاجة إلى مزيد من التقدم الحازم نحو الطاقة المستدامة و زيادة الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة .تعتمد التنمية المستدامة أيضا وبشكل أساسي على دعم حقوق الإنسان و كفالة السلام و الأمن ، كما يعني عدم ترك أحد خلف الركب الحدّ ، والوصول إلى

الفئات الأكثر تعرضا للخطر ، وتعزيز عزمنا على منع نشوب النزاعات و الحفاظ على السلام .

يقدّم هذا البحث لمحة سريعة عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر الذي يستعرض قراءة لأهم أبعادها و مؤشراتها ، وهو يشدّد على أنّ القيادة السياسية رفيعة المستوى و الشراكات الجديدة ستكون أساسية للتمكن من قياس التقدم المحرز و إرشاد عملية صنع القرار و كفالة تغطية الجميع؛ فالتنمية المستدامة و الشاملة للجميع هي في الوقت نفسه هدف في حد ذاتها و أفضل أشكال الوقاية في العالم ؛ فالتدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في تعبئة العمل الذي من شأنه أن يمدّ هذه الخطط بالحياة بصورة جدّية و ملموسة.

1. **التنمية المستدامة : قراءة في الماهية و المفهوم:** يجمع هذا المفهوم بين بعدين أساسيين هما: التنمية كعملية للتغيير والاستدامة. كبعد زمني[1]، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أنّ عملية التنمية في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا منه الإهتمام بالعنصر البشري ؛على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه.

وبين عام 1972 و2002،استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في **ستوكهولم (السويد) عام 1972** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان[2]، والثاني في **ريو جانيرو (البرازيل) عام 1992** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث عقد في **جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)سبتمبر 2002** تحت إسم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبذلك فقد تغيرت وتطورت مفاهيم التنمية المستدامة. في عام 1972 أصدر نادي روما تقريره (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وأنه إذا استمرت معدلات الإستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي بحاجات المستقبل. وفي عام 1974 برز الإهتمام بما عرف بالتنمية المستدامة في إعلان كوكويوك الذي أوضح أهمية احترام

ومراعاة الحاجات الأساسية للإنسان في عام 1980، صدرت وثيقة الاستراتيجية العالمية للصون نبّهت إلى أهمية تحقيق التوازن بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية في عام 1983 صدر تقرير شهير حول "**التعاون من أجل نهضة دولية**"، ندّد في مقدمته بمستوى نفقات التسلح وأشار إلى نفقات التدمير الذاتي للإنسانية كنتيجة السباق العالمي حول التسلح.

عرّف المعهد الدولي للبيئة والتنمية عام1982 التنمية المستدامة بأنها هي التي تتم وتحدث في ظل قدرة البيئة الطبيعية والبشرية على التحمل.[٣] أما على صعيد الدول الصناعية فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. واجتماعيا فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الإستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.[٤]

أما التعريف المتفق عليه فهو ما أوضحته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة بروتلاتد) في تقريرها الصادر عام 1986 بعنوان: **مستقبلنا المشترك Our Commer future** "التنمية المستدامة هي توفير احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها". [٥]

« Sustaible development is development that meets the needs of the present generation without compromising the future generation to meet their own meeds ».

نلاحظ من خلال التقرير ما يلي:

1- تتضمن التنمية المستدامة صنع حياة أفضل للجميع.

2- تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التناسب بين حجم ومعدل النمو السكاني والإمكانات المتغيرة واحتمالات تغير إنتاج النظام البيئي.

وقد أصدر البنك الدولي سنة 2003[٦]. تقريرا عن التنمية في العالم: "**التنمية المستدامة في عالم متغير**"، ويعالج هذا التقرير كيفية تحقيق التكامل بين التنمية المستدامة ونحو الدخل والإنتاجية اللازمة لخفض معدلات الفقر في الدول النامية، وتوفير فرص عمل منتج وتحسين نوعية حياة لنحو 3 ملايين فقير يعيشون

على أقل من 2 دولار يوميا، يراوح ما بين 2–3 بليون نسمة سوف يضافون إلى سكان العالم خلال الثلاثة والخمسين سنة القادمة، ونلاحظ أنه في بداية الجدل حول الاستدامة، كان هناك اهتمام خاص بالاستدامة البيئية، إذ سحبت محاولات للربط بين كيفية تحقيق النمو الإقتصادي دون أن يكون ذلك على حساب رأس المال البيئي، حيث أن ذلك يؤدي إلى عدم استمرارية هذا النمو على المدى البعيد. وبرز بعد ذلك اهتمام متزايد باستدامة العنصر البشري حيث كانت هنالك مخاوف من أنّ العناية المبالغ فيها بالبيئة قد تهمل حاجات البقاء للمواطنين، ومن ثم فالتنمية المستدامة تعالج قضايا الرفاهية ونوعية وجود البيئة والعدالة الإجتماعية وبالتالي فالتنمية المستدامة وبتكامل أبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية تعبر عن رؤية حقيقية لبناء مستقبل الأجيال القادمة".[٧]

٢.١ الأهداف التطبيقية التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى:

*** المجال الإجتماعي**

– تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعي الصغيرة للأغلبية الفقيرة.[٨]

– ضمان الأمن الغذائي المنزلي لجميع أفراد المجتمع.

– تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل.

– عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء في استنزاف الموارد الطبيعية أو بسبب الديون العامة.

– مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم.

***المجال البيئي**

– ضمان الحماية الكافية للمستجمعات البيئية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة ونظامها الإيكولوجي[٩].

– الحفاظ على الحياة البرية والبحرية والموارد المائية.

***المجال الإقتصادي**

– رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والعالمي.[١٠] تحقيق مخرجات للتنمية من خلال تجديد الموارد سواء كانت رأسمال طبيعي أو بشري ينطوي على تنظيم أفضل للمجتمع قادر على استدامة الحياة البشرية.

١– حماية التنوع الثقافي: من خلال المحافظة على تواصل البنية الاجتماعية في المجتمعات هذا ما تسعى إليه التنمية المستدامة، وهي تنطلق من رؤية شمولية تعتمد على الكشف عن تفاعلات الأفراد داخل المجتمع ومقاومتهم للتغيير بهدف المحافظة على هويتهم الثقافية.

في الجزائر ركّز علماء الاجتماع أمثال "**ماسكراي**" على دراسة الهوية الجزائرية. [١١] من خلال تقاليد المجتمعات أو كالقبائل والأوراس والمزاب متابعا بذلك التغير المورفولوجي وحركية السكان وتشكل المدن.

٢–أهمية دور المرأة: المرأة هي المدبر الأول للبيئة والموارد في المنزل، وتوعية المرأة وتعليمها أمر هام جدا لأن الإستثمار في المرأة يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة، كوعيها بقضية تعزيز المساواة والعدالة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءا لا يتجزأ من المجتمع.

٣–أهمية توزيع السكان : إنّ الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة[١٢]، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، فتسبب خطورة على صحة السكان، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعنى بالنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، فالنمو السكاني شكل ضغوطا على البيئة متمثلة في توفير السكن والحاجات الأساسية والغذاء، هذا إذا أخذنا بمحدودية الموارد البيئية لأن الضغط السكاني يولد إجهادا بيئيا للموارد.

3.1. مبادئ التنمية المستدامة :

1.3.1. استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعدّ أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولذلك فالبيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أيّ تغيير يطرأ على هذا النظام الفرعي سوف يؤثر مباشرة على محتويات النظم الأخرى.[١٣]

2.3.1. **مبدأ المحافظة على البيئة:** يجب المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الإهتمام بالجوانب البيئية للإنسان، ومكافحة كل ما هو مضر بالبيئة، وتشجيع الدول الأخرى على الإستغلال الأفضل لمواردها باعتبار لتسيير البيئي رأس المال الطبيعي.[١٤]

3.3.1. **المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يُقرّ بمشاركة جميع الجهات في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط؛ وهذا يعني أنها تنمية تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني، تكمن في دور الحكومات المحلية والمجالس البلدية وحاجات المجتمع المحلي.[١٥]

4.3.1. **الحفاظ على الميراث الثقافي:** إنّ الميراث الثقافي في أي مكان أو دولة يساهم في المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع من خلال احترام القيم العامة للمجتمع مع مراعاة مميزات التنمية المستدامة، فهو بذلك يهتم بتأمين الهوية الثقافية للمجتمع.[١٦]

5.3.1. **الصحة ونوعية حياة جيدة:** تحسين نوعية الحياة للأفراد هي مركز التنمية المستدامة وهدفها من خلال إشباع حاجات الأفراد الحالية والمستقبلية.[١٧]

4.1. أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة ما يلي:

- الأبعاد الإقتصادية.
- الأبعاد الإجتماعية.
- الأبعاد البيئية.

هذه الأبعاد هي مترابطة ومتداخلة فيما بينها وهي منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.[١٨]

1.4.1. **الأبعاد الإقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

***حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية:** نلاحظ بأن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك أنّ استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة.

***إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** تتلخص التنمية المستدامة في التخفيض من مستويات الإستهلاك المبدّدة للطاقة والموارد الطبيعية؛ وذلك بتحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جدري في أسلوب الحياة، وقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والأراضي الفلاحية والتنوع البيئي .[١٩]

***المساواة في توزيع الموارد:** إنّ الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الإجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى تشكّل عائقا أمام التنمية المستدامة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة وهي أحد أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الأجيال.[٢٠] لذلك وجب علينا المحافظة على الموارد من التحولات التكنولوجية.[٢١]

***تقليص الإنفاق على الصناعات الثقيلة:** أي التحول من الإنفاق على الصناعات الثقيلة إلى الإنفاق على العلوم والبحوث الابتكارية وتوجيه المسار نحو الإنفاق على احتياجات التنمية.[٢٢]

١.٢.٤.١.الأبعاد البيئية:

١-**صيانة المياه** : إنّ المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، فالتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه بوضع حدّ للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتحسين نوعية المياه وقصر المحسوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه.[٢٣] ويجمع علماء البيئة على أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأزرق (الماء الصالح للشرب)، وفيما يخصّ الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية المياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004.

٢-**المحافظة على التنوع البيولوجي:** تُعنى التنمية المستدامة بصيانة شراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عملية الإنقراض، والمحافظة على النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة، ولأجل ذلك تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، يتضمن وضع تدابير قانونية ومؤسساتية كقانون المحافظة وتثمين الساحل وقانون المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.[٢٤]

٣-**الحد من انبعاث الغازات:** تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك بالحد بصور كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، واستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع.

٤-**المحافظة على طبقة الأوزون:** فالتنمية المستدامة تهدف إلى المحافظة على طبقة الأوزون الحامية للأرض وتمثل اتفاقية **كيوتو** مبادرة جيدة جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون.

٥-**الأخذ بالتكنولوجيا النظيفة:** تُعنى التنمية المستدامة بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بعرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن أجل أن تنجح هذه الجهود فهي تحتاج إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية،

والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

وتدعيما لهذه الأبعاد البيئية، تمّ في الجزائر وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين مالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بتسرب الغازات والنشاطات الملوثة للبيئة، وشرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية إبتداء من 2001 ، رافقتها عمليات التحسيس اتجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة بهدف تكريس المفاهيم الثقافية وإدراجها في المناهج التربوية.

فالتقنيات الحديثة ولّدت العديد من المشاكل على مستوى الزراعة والصناعة كالإحتباس الحراري وتلوث المياه وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الإنسجام السائدين في التنمية السياحية اللذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبنّي أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الإستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة بهدف إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية، الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي. هذا من جهة، من جهة أخرى فقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة، هذه العملية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر سوف تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة[٢٥].

إنّ بعض السياسات البيئية لها تأثير على خفض فرص الدخل ، عندما يتم ربطها باستغلال الموارد غير المتجددة، فالاستدامة البيئية تركز على الحفاظ على الطاقة ومكافحة التلوث ونقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.

٣.٤.١.الأبعاد الاجتماعية

تتفاعل الإستدامة الإجتماعية مع أشكال أخرى من الإستدامة وهذا ما يفرض دراسة التفاعلات مابين المجالات الثلاثة :**الإقتصادي ،البيئي، الإجتماعي**، فعندما

نركز على البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة نطرح السؤال حول كيفية نقل القدرات من جيل إلى آخر، حيث أنّ هاته الأخيرة تأخذ أشكالا متعددة: **الثروة الإنسانية** (التربية، الصحة)، **الثروة الإجتماعية** (العلاقات الإجتماعية)، القدرة على استعمال الموارد المتوفرة.[٢٦]

وبالتالي تتطلب الاستدامة الإجتماعية توفر شرط القدرات والمهارات لدى الأفراد لضمان نمو مستدام يحمي الموارد الإقتصادية والبيئية يمتّن قدرات أي جيل كان ويسهل تحويلها إلى جيل آخر. وذلك عندما ترتبط باستغلال الموارد لتصبح الاستدامة الإجتماعية في كل مرة وظيفة لشروط الاستدامة الموضوعة من طرف الأبعاد الأخرى للتطور.

ولضمان استدامة إجتماعية نأخذ المعايير التالية:

1-إمكانية الوصول للسلع والخدمات.[٢٧]

2- بناء القدرات.

3- الإنصاف بين الأجيال

1. **إمكانية الوصول للسلع والخدمات:** يركز على عنصرين:

1- قائمة الحاجات التي يجب تلبيتها ومجموعة السلع التي يسعى الناس إلى تحقيقها كالصحة والتعليم لأجل تحقيق قدر معين من الرفاه.

2- قدرة الأجيال على تلبية حاجاتها الخاصة والتي تتمثل في رأس المال بأنواعه والموارد الطبيعية المختلفة.

2. **بناء القدرات:** ونقصد بها تحقيق مستوى معين من الرفاه للأجيال القادمة (التعليم، الصحة وغيرها) من خلال بناء أشخاص قادرين على العيش والمقاربة داخل المجتمع[٢٨] ، وهذا ما دعا إليه Sen Amartya[٢٩] لتحقيق مستوى معين من الرفاه للأجيال القادمة مع توفير عنصر الحرية.

بناء القدرات يرتكز على أمرين أساسيين هما:

1- بناء القدرات للأجيال الحالة التي تعتبر ضرورية لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة.

2- التركيز على قدرات الأجيال المستقبلية لضمان الحق لها بالمشاركة في الموارد والوسائل اللازمة والفرص، لأن الأفراد الذين يمتلكون المهارات والقدرات في المجتمع في نظر (Sen Amartya) هم يشكلون القاعدة والبنية التحتية لتحقيق الإنجازات وبلوغ الأهداف في المجتمع.[٣٠]

(Sen Amartya) يؤكد على ضرورة المساواة بين الأجيال في بناء القدرات خاصة من حيث الجانب الشخصي فهي تركز على تحسين المهارات الفردية على الصعيد المجتمعي. لذلك فإنه إذا أردنا تنمية اجتماعية مستدامة فإنه يجب علينا نقل القدرة العادي[٣١], من جيل لآخر بإرساء قواعد التعليم والتدريب خاصة المهارات التي تحتفظ بها الأسر ونقلها إلى الأطفال الذين هم سفراء المستقبل وتطوير قدراتهم داخل الجيل الواحد.[٣٢]

إنّ التنمية المستدامة ببعدها الإجتماعي تساهم في تطوير القدرات وضمان وجود وتوزيع القدرة العادلة ونقلها بين الأجيال وبالتالي تكوين رأسمال إقتصادي واجتماعي يتم استثماره داخل المجتمع. لذلك فإنّ أيّ اضطراب في بنية المجتمع له تأثير على إمكانات الأفراد ، وهذا ما يتطلب إعادة هيكلة جديدة أيّ استراتيجية جديدة للتنمية في المجتمع من خلال تقوية المجتمعات لقدرات أفرادهم (أي قدرة الأفراد على المقاومة، لذلك وجب معرفة قدرة الأفراد لضبطهم داخل المجتمع). وتقييم أثر الأزمات في المجتمع حيث نجد **70%** من الأسر تعاني من فقدان العمل بسبب المرض في زمبابوي شهدت وفاة 49% من الأفراد بسبب فيروس الإيدز بالإضافة إلى وجود العديد من الأيتام و37% في بوستان و29% في ليسبوتو هذا ما يترجم صعوبة الحصول على العمل لزراعة الأرض وغيرها من الأعمال بسبب تدمير لقدرات الناس وفقدان رأس المال الاقتصادي والبشري.[٣٣]

3. **الإنصاف بين الأجيال:** نقصد به المساواة في التوزيع بين الأجيال والحصول على السلع والخدمات والعدالة في بناء القدرات إذ أن عدم المساواة بين أبناء الجيل الواحد يعوق سياسات مكافحة الفقر، ويخلق فروقا اجتماعية من جيل لآخر، **فموقف الجيل الحالي من حيث الإستهلاك والإنتاج يحدد رفاه الأجيال القادمة.**

يكون الإنصاف بين الأجيال صعبا بسبب ضعف بناء القدرات واستراتيجيات التنمية، وهذا ما يسبب اضطرابات اجتماعية على المدى الطويل، ويؤدي إلى سداد وصعوبة تحقيق تكامل بين المجالات الثلاث: الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي لأن رأس المال البشري مفقود، فلا يمكن وضع آليات ودراسة خطط بيئية أو اقتصادية دون مكافحة للفقر والاستبعاد الإجتماعي.[٣٤]

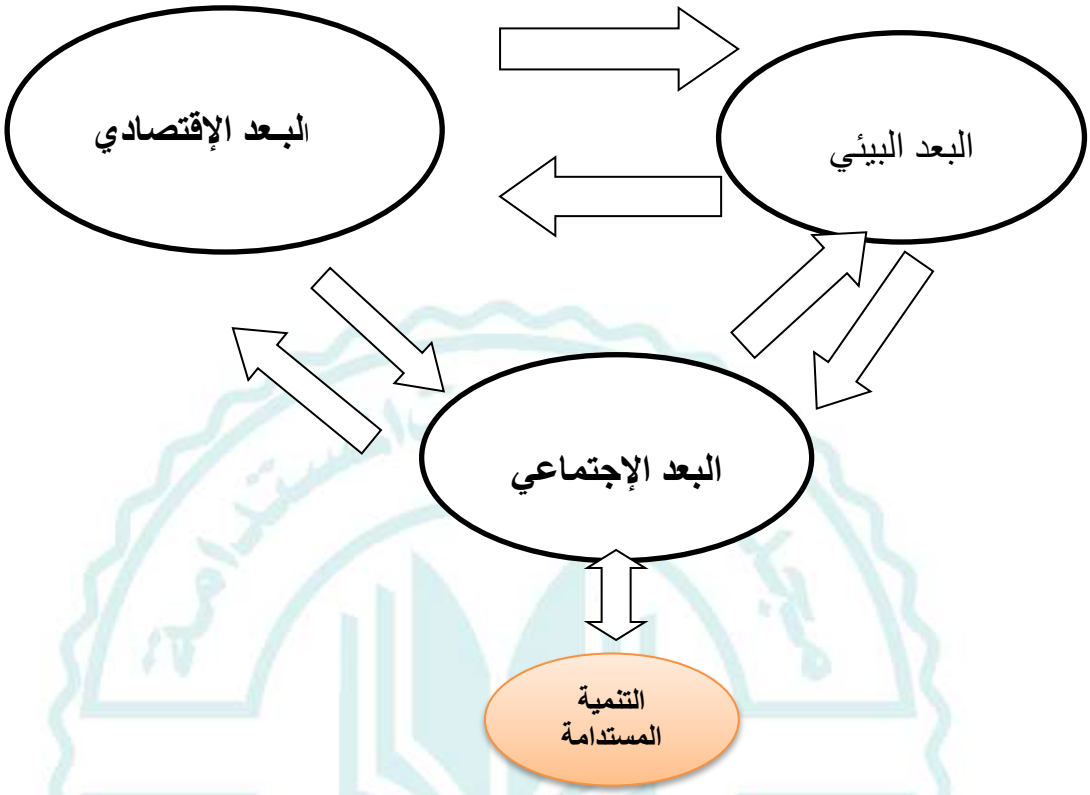

الشكل رقم(٠١): تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

Source : (developpement durable).

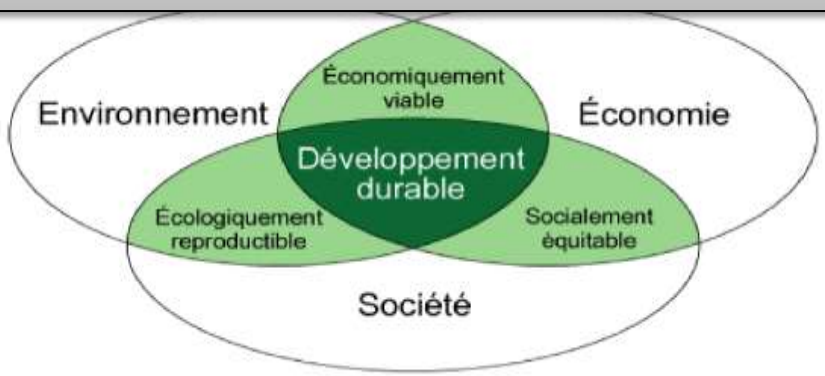

الشكل رقم(٠٢) : تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة.

Source : (Léa Sébastien et Christian Brodhrag, 2003,p.08).

إنّ المجالات التي تم ذكرها أعلاه في الشكلين رقم(٠١) و رقم(٠٢) هي متداخلة ومترابطة فيما بينها،[٣٥] حيث أنه إذا حدث خلل في الجانب الإقتصادي فإنه سوف يتسبب في عواقب اجتماعية خطيرة؛ تتمثل في توليد عدم المساواة والفجوة الإجتماعية، إضعاف الهويات، تدمير التماسك الإجتماعي أي منع أيّ مجتمع من التطور وهو ما يتعلق بالمجال البيئي،[٣٦] فبعض السياسات البيئية لها تأثير في خفض فرص الدخل أو العمل خاصة بما يتعلق باستغلال الموارد وهذا ما يؤثر سلبا على المجتمع ، أمّا الاستدامة الإجتماعية فهي تحدد لنا كل مرة وظيفة شروط الاستدامة التي تفرضها الأبعاد الأخرى للتنمية أي أنه لوضع سياسة مناسبة يجب أن ندرس القرارات الإقتصادية والبيئية فقط على البعد الإجتماعي ولكن أيضا القرارات التي اتخذت على الجانب الإجتماعي نفسه، لأن الاستدامة الإجتماعية تركّز على الجانب الشخصي من خلال بناء القدرات التي تنعكس على الجانب المجتمعي لذلك وجب نقل القدرة العادلة من جيل لآخر. [٣٧]

***التنمية المستدامة ورأس المال:**

تنطوي التنمية المستدامة على إجراء تغيرات رئيسية وضرورية في المجتمع، إعتمادا على قاعدة صلبة لابد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها ، ونقصد بهذا الأخير أنه عليه أن يشمل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات وأبعاد التنمية، وهو بهذا المفهوم ينقسم إلى خمسة أنواع هي:

1- رأس المادي

2- رأس المال الطبيعي ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.

3- رأس المال الإنتاجي ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

4- رأس المال البشري ويعني القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

5- رأس المال الإجتماعي ويشمل الثقافة الإجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

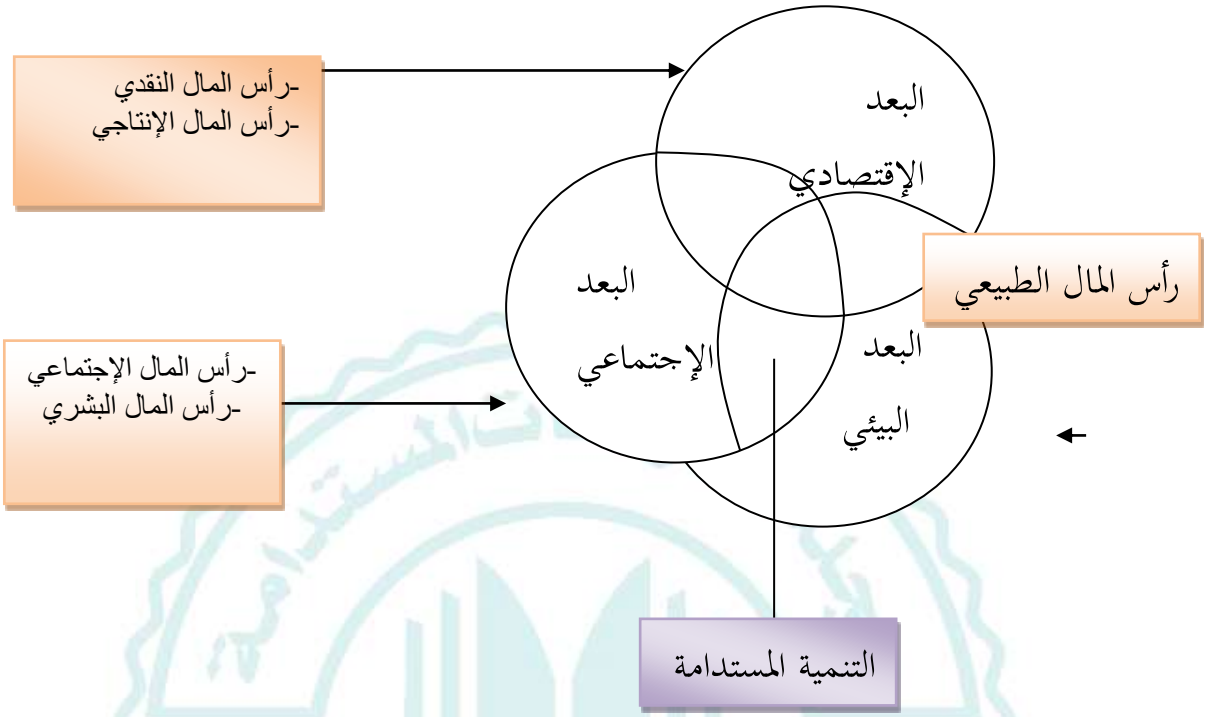

الشكل رقم(٠٣): أبعاد التنمية المستدامة وأنواع رأس المال

المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح لنا الشكل رقم(٠٣)أنه لأجل تحقيق التنمية المستدامة يجب الإعتماد على رأس المال الإجتماعي أو البشري، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحقّق فقط إذا تمّ الإنتاج بطرق تعمل على زيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة.

5.1. قياس مؤشرات التنمية المستدامة:

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث مؤشرات رئيسية:

- إقتصادية فعالة.
- إجتماعية عادلة
- بيئية مستمرة. وكلها تهدف إلى إقامة مشروع التنمية المستدامة.[٣٨]

إنّ هذه المؤشرات تقيّم بشكل رئيسي حالة الدول، من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، كما يمكن متابعة التقدم والتأخر لكل دولة في

قيمة هذه المؤشرات، مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة ، فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق تنمية مستدامة أم أنها لازالت متباطئة ومترددة **التنمية** [٣٩].

إنّ وجود مثل هذه المؤشرات يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا ودقة لما فيه المصلحة العامة والإبتعاد عن القرارات العشوائية، وقد حددت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة المؤشرات كالآتي:

1.5.1. **المؤشرات الإجتماعية**

١.١.٥.١. **المساواة الإجتماعية:** تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الإجتماعية في التنمية المستدامة، [٤٠] إذ تعكس درجة كبيرة من نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وهي ترتبط بدرجة عالية مع العدالة والشمولية في توزيع وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وقد تمّ اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الإجتماعية وهما:

١.**الفقر:** يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

٢.**المساواة في النوع الإجتماعي:** يقاس من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل. [٤١]

2.1.5.1. **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ؛ فالحصول على مياه الشرب النظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالعكس فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة، **(تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢،ص:٣٥)**، وغلاء المعيشة كله يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل في تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

١.**حالة التغذية:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.

٢.**الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.

٣.**الرعاية الصحية:** وتقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحة ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

2.5.1. **المؤشرات البيئية:**

1.2.5.1. **الغلاف الجوي:** من بين القضايا التي تندرج ضمن الغلاف الجوي والتغيرات المناخية وثقب الأوزون ونوعية الهواء.[٤٢]

ترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، هناك ثلاث مؤشرات رئيسية ترتبط بالغلاف الجوي هي:

-**التغير المناخي:** يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

-**ترفق طبقة الأوزون:** يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة الأوزون.

-**نوعية الهواء:** يتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيطة المناطق الخضر.

2.2.5.1. **الأراضي:** إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي ما يلي:

-**الزراعة:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-**الغابات:** يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض.

-**التصحر:** يقاس بحساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

-**الحضرنة:** تقاس بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة ومؤقتة.

3.2.5.1. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:**

إنّ أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية ، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، أما عن المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

3.2.5.1. **التعليم:**إنّ التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، فهناك ارتباط وثيق ما بين مستوى التعليم في دولة ما وما مدى تقدمها الإجتماعي والإقتصادي، فالتعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي:

1- إعادة توجه التعليم نحو تنمية مستدامة.

2- زيادة فرص التدريب.

3- زيادة التوعية العامة.

أما مؤشرات التعليم فهي كالآتي:

-**مستوى التعليم:** يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

-**محو الأمية:** يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

1.5.1 .4. **السكن:** تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، مع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الإزدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

٥.١.٥.١ **الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، ومن الأمور المرتبطة بالأمن، الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والإستغلال الجنسي وغيرهما.

-**المناطق الساحلية:** تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

-**مصايد الأسماك:** تقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

٤.٢.١.٥. المياه العذبة

المياه هي عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية.

لقد أصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه كالآتي:[٤٣]

1- **نوعية المياه:** تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

2- **كمية المياه:** تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخّها واستنزافها سنويا بكمية المياه الكلية.

١.٣.٥.١ المؤشرات الإقتصادية للبنية الإقتصادية: إن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة، إن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هو كالتالي:

-**الأداء الإقتصادي:** يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.[٤٤]

-**التجارة:** يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

-**الحالة المالية:** تقاس بقيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، ونسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2.3.5.1. أنماط الإنتاج والاستهلاك:

إنّ العالم الذي نعيش فيه يتميز بالنزعات الإستهلاكية في دول الشمال، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب، وبعلم جميع البيئيين أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية ، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد، وأن تبقى متوفرة للأجيال القادمة.[٤٥]

1- **إستهلاك المادة:** تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا المواد الخام الطبيعية.

2- **إستخدام الطاقة:** يقاس بالإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، وكثافة استخدام الطاقة.

3- **إنتاج وإدارة النفايات:** تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وغيرها.

4- **النقل والمواصلات:** يقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.

وفي النهاية ؛ فإن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة عن مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الشمال والجنوب ، وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي. ولكن تقييم مدى التزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن الاستراتيجيات والمؤشرات التنموية العربية، مؤسسين بذلك لمفهوم الديمومة القوية [٤٦]الذي يقوم على الإرادة في المحافظة على اختيارات التنمية من أجل المستقبل.

6.1. عناصر إستراتيجيات التنمية المستدامة:

لكل إستراتيجية معالم محددة لذلك فإن عناصر التنمية المستدامة هي كالآتي:

1.6.1. أشكال جديدة من الثقافة: إن استخدام الثقافات الصناعية المعتمدة على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة هو المسبب الرئيسي في إنبعاث أكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية على الإنسان،[٤٧] لذا فإن تركيز معدلات هذه الملوثات في الهواء وسبل مواجهتها تمثل مكانة خاصة في استراتيجيات تنقية الهواء وتحسينه؛ باعتباره الحاجة البيولوجية الأولى للبشر، كذلك فإنّ إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة والتكثير من المصانع المنتشرة في العالم المجاورة لمجاري الأنهار تسبب نقصا في جودة المياه بسبب تزايد الأنشطة الصناعية.

من هنا تتضح الحاجة إلى تبنّي استراتيجيات التنمية المستدامة لإدارة جودة المياه، ومن المهم أن ندرك أهمية تطوير وتطبيق المزيد من أشكال الثقافة التي تصون البيئة، وتضمن تأخير نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، إنّ تطوير ثقافات التنمية المستدامة هي من أولويات البحث العلمي بحيث يتم تخصيص الموارد المناسبة لابتكارها، حيث يذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2001، أن هناك تفاوت بين جدول أعمال البحوث العلمية والحاجات البحثية العالمية، كما أنّ توجيه قدر غير ملائم من الإهتمام لدور العلم والتقنية في التنمية المستدامة، هو أحد أوجه القصور الأساسية في النظام العالمي الحاكم للتغيير التقني.

2.6.1. **تقنين النفايات مع التلوث:**

إنّ تطوير الثقافات يهدف إلى تقلل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية والريفية، [٤٨] وهو يعتبر أحد أهم تحديات الإدارة الحضرية والريفية على السواء ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1- إدخال تغييرات على المدخلات المختلفة للصناعة والثقافات المستخدمة.

2- تحسين أساليب التشغيل، وإدخال تحسينات على عملية معالجة المواد وعزل موارد تدفق النفايات

3.6.1. **الإدارة المتكاملة للنظم البيئية:** تتمثل فيما يلي:

1- تحديد مصادر الخطر والتهديدات البيئية.

2- تقويم الأخطاء وحجمها باستخدام المسوح اللازمة.

3- الدعوة النوعية البيئية وتحديد مصادر التمويل اللازمة.

4- تحديد مجالات العمل البيئي في إطار زمني طويل (الأهداف، الآليات، الإجراءات).

4.6.1. **الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:** تنقسم إلى قسمين:

1.4.6.1. **متجددة:** وهي نظم بيئية متجددة منها (الأسماك، الغابات، المراعي، الزراعة).

2.4.6.1. **موارد طبيعية غير متجددة:** وهي مخزونات البترول والغاز الطبيعي وطبقات الفحم وخامات المعادن ورواسب الفوسفات. ولتعزيز التنمية المستدامة ينبغي استغلال الموارد الطبيعية دون حصول هدر أو تدمير في قاعدتها على مر الزمن.

5.6.1. **تحديد طاقة إستيعاب النظم البيئية:** للبيئة قدرة على استيعاب التغيرات التي تطرأ عليها نتيجة للنشاط البشري فإذا تعدت هذه التغيرات حدود الاستغلال والطاقة الطبيعية لهذه الأنظمة فإن النتيجة هي شرح في هذه الأنظمة الهشة، لذلك وجب وضع خطط ودراسات وطنية لتحديد طاقة استيعاب الموارد الأرضية لكل بلد.

6.6.1. **تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها** : يجب على المؤسسات القوية تعزيز وظائفها الفعالة عند الوقوع في الأزمات الإقتصادية والأخطار الطبيعية، وبخاصة عندما يتم تشخيص محددات نجاحها وتشجيع التفاعل بين القوى الإجتماعية والاقتصادية لإصلاح هذه المؤسسات. [٤٩]

7.6.1. **التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات:**

ينبغي تخصيص موارد مالية مرتفعة لتحسين مستوى التعليم من أجل زيادة المؤشرات التنافسية **(رأس المال البشري)**، ويستلزم لهذا الغرض البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي، من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو تنمية مستدامة.

إنّ التنمية المستدامة ليست نموذجا رياضيا يمكن تطبيقه مع ضمان النتائج ولكنها إستراتيجية قادت إليها وقائع ودروس الاستراتيجيات التي سبقتها ونجاحها يتوقف على الواقع الذي يعيشه إقليم كل بلد.

7.1. **تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:**

1.7.1. **ضعف معدل النمو الإقتصادي:** يشكل النمو الإقتصادي أهم المؤشرات في التحليل الإقتصادي، والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، ويعتمد الناتج الداخلي العام

كأداة لقياس النمو. لذلك فإن الإقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي، وقد أثبتت الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة الإقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم وارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية، حينها طبقت الجزائر إصلاحات إقتصادية ذاتية قصد تصحيح الإختلالات وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. سنة 2001.[٥٠] تمّ اعتماد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج سنة 2011 خصص له مبلغ 6% من الناتج الداخلي العام، ووفق التحولات التي تميز بها المسار التنموي بالإضافة إلى تحفيز الإستثمار الأجنبي، فلأجل تحسين وتعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الإستثمارات يجب تشجيع بعض القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية كقطاع الزراعة والفلاحة، وإصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الإستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية مع تحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري.

2.7.1. **تفشي البطالة:** منذ سنة 1987 اتخذت إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، من خلال أجهزة تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

-**النشاطات التابعة للشبكة الإجتماعية والتشغيل التضامني:** تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل.

-**الإجراءات الخاصة بالاستثمار:** تهدف إلى ترقية الإستثمار والمحافظة عليه وتضم القرض المصغر ومراكز دعم النشاط الحر.

3.7.1. **تفاقم حدة الفقر:** يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر.[٥١] لقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات، وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات من تفاقم ظاهرة الفقر، وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة، ومن خلال إصلاحات إعادة الهيكلة نجد أنّ الجزائر اعتمدت على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى

التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الإستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية، أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الأساسية سنة 1992، أدّت إلى تخفيض القدرة الشرائية، وتدهور مستوى المعيشة لدى الأفراد، لذلك نجد 14 مليون جزائري في حاجة إلى المساعدة، لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي سنة 1994 إلى عدة انعكاسات كون أن هذا التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان.

4.7.1. **التلوث البيئي:** إرتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الإقتصادية والإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات ،حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، وخلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال الإنتقال إلى إقتصاد السوق والسعي إلى الإندماج في الإقتصاد الدولي، وفي سنة 2003 صدر قانون 10/03.[٥٢] المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها والأخطار التي تترتب عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.تأسست في قانون المالية لسنة 1996 إتاوة المحافظة على جودة المياه، والتي تحصل لصالح الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية الذي يعمل على ضمان برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة لولايات الجنوب، 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب بالنسبة بولايات الشمال، وبمقتضى قانون المالية لسنة 2000 أسس رسم التطهير الخاص برفع النفايات المنزلية من أجل تمويل عمليات جمع وتسيير النفايات المنزلية الموكلة للبلديات.

5.7.1. **سوء استغلال موارد الطاقة:** والذي يمكن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الإستهلاك الوطني من المنتجات البترولية ليصل إلى 12 مليون طن سنة 2006، وكذلك نقص الإعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية والطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح. [٥٣]

٨.١. مفهوم التنمية البشرية:

نشرت هيئة الأمم المتحدة سنة 1990 في تقريرها السنوي حول التنمية في العالم تعريفا شاملا للتنمية البشرية: "هي عملية توسيع القدرات البشرية والإنتفاع بها".[٥٤] وهذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير، ولكن الخيارات الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الناس حياة صحية ومادية وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على المواد اللازمة لمستوى معيشة لائق، وقد أوضح التقرير أن الإنسان هو محور التنمية وهو وسيلتها وهو الغاية منهم لذلك فالتنمية البشرية ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية، وإن كان ذلك ضمن محصلتها ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة على التطور والنمو والارتقاء. [٥٥]

التنمية البشرية هي: تنمية الناس، من قبل الناس، من أجل الناس

الإستثمار في الإنسان الإنسان صانع التنمية الإنسان هدف التنمية

وقد شهد مفهوم التنمية البشرية تطورا تدريجيا ممكن ملاحظته من خلال تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990. **(التقارير العالمية لهيئة الأمم المتحدة).**

- مفهوم وقياس التنمية البشرية سنة 1990.
- تمويل التنمية البشرية لسنة 1991.
- الأبعاد العالمية للتنمية البشرية لسنة 1992.
- المشاركة الشعبية لسنة 1993.
- الأبعاد الجديدة للأمن البشري لسنة 1994.

- نوع الجنس والتنمية البشرية لسنة 1995.
- النمو الإقتصادي والتنمية البشرية لسنة 1996.
- التنمية البشرية ومحاربة الفقرة لسنة 1997.
- الإستهلاك من أجل التنمية البشرية لسنة 1998.
- مفهوم العولمة ذات الوجه الإنساني لسنة 1999.
- حقوق الإنسان والتنمية البشرية لسنة 2000.
- توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية لسنة 2001.
- تعميق الديمقراطية في عالم منفتح لسنة 2002.
- الأهداف الإنمائية للألفية: إتفاق بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية 2003.
- الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع لسنة 2004.
- التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوي 2005.
- أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه سنة 2006.
- مكافحة تغير المناخ لسنة 2007.
- محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني عالم متغير لسنة 2008.
- التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري لسنة 2009.
- الثورة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية لسنة 2010.
- الإستدامة والإنصاف: لأجل مستقبل أفضل للجميع لسنة 2011.
- نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع لسنة ٢٠١٣.

حسب تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣ فإن الجزائر تحتل المرتبة ٩٣ من بين ١٨٥ دولة في العالم، [٥٦] وهذا بعد أن أدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشاطه ضمن اتفاق المقر الموقع من طرف الحكومة الجزائرية سنة 1997.[٥٧]

١.٨.١. الأهداف التنموية للألفية:

تنبثق أهداف وغايات "الأهداف التنموية للألفية" عن إعلان الألفية الموقّع من طرف 189 بلدا بما في ذلك 147 رئيس دولة، والمعتمدة في قمة الألفية التي عقدت في نيويورك في سبتمبر 2000، وتعتبر الأهداف والغايات مترابطة وينبغي النظر إليها بشكل متكامل، وهي تمثل شراكة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، وهي ترمي إلى دراسات بيئية مساعدة على المستويين الوطني والدولي على حد سواء في صالح تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

الجدول رقم(٠١): الأهداف التنموية للألفية.

الأهداف والغايات	مؤشرات مراقبة التقدم المحرز
الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين	
الغاية 1: **خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دور واحد يوميا إلى النصف بين عامي 1990-2018**	1- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم. 2- نسبة فجوة الفقر (الحالات x عمق الفقر). 3- حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك الوطني.
الغاية 2: **خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990-2018**	4- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات. 5- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	
الغاية 3: **مع حلول عام 2015، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان ذكورا وإناثا على حد سواء من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية**	6- صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي. 7- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس. 8- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الـ 15 و20 سنة.
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي وتمكين المرأة	
الغاية 4: **إزالة التفرقة بين الجنسين / النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي**	9- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

والثانوي، ونفضل أن يتم مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم مع حلول عام 2015 كحد أقصى	10- نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة لمن هم بين سن 15 و24. 11- حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي. 12- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان الوطني.
الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال	
الغاية 5: **خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، بين عامي 1990 و2015**	13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. 14- معدل وفيات الرضع. 15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).	
الغاية 6: **خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.**	16- معدل وفيات الأمهات / النفاس. 17- نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذو مهارة.
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض الأخرى.	
الغاية 7: **إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة الإيدز بحلول عام 2015.**	18- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللائي يتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاما. 19- نسبة السكان بين سن 15 و24 سنة الذين لديهم معرفة شاملة.

المصدر: (تقرير التنمية البشرية،(٢٠٠٣)،أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.،ص:٢١.

2.8.1. دليل التنمية البشرية

لقياس التنمية البشرية، وضعت الأمم المتحدة "دليل التنمية البشرية".[٥٨] **(indicateur du développement humain)**، وهو يتكون من ثلاثة مكونات تتمثل في: (الصحة، التعليم والعيش الكريم).

1- **الصحة:** ويعبر عنها أمل الحياة عند الولادة والمستوى الصحي.

2- **التعليم:** وتمثله معدل رفع الأمية في صفوف الكهول ومعدل القيد المدرسي بالمراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، الثانوي، والجامعي.

3- **العيش الكريم:** ويمثله الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بحساب تكافؤ القدرة الشرائية « **parité des pouvoir d'achat** »، **تكافؤ القدرة الشرائية**" هو عدد الوحدات النقدية اللازمة في بلد ما لشراء سلعة أو خدمة من السوق المحلية تعادل ما يسمح بشرائها دولار واحد من السوق الأمريكية، ولم يكن هذا الإختيار عفويا، بل استند إلى ما جاء بتعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر وهي: الحياة الطويلة الصحيحة والمعرفة الوافية ومستوى المعيشة اللائق تتأتى مبادرة الأمم المتحدة بوضع "دليل التنمية البشرية"، بعد أن أظهرت التجارة منذ السبعينات أنه بالرغم من النمو الإقتصادي المرتفع في معظم البلدان النامية إلا أنها ظلت تعاني من زيادة عدد الفقراء وبؤس أحوالهم، وثبت قصور مؤشر متوسط نصيب الفرد من "الناتج الداخلي الخام" في الدلالة على التنمية وعلى توزيع الثروة بين السكان.

يحسب الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بطريقة البنك الدولي التي تقضي بتقدير إنتاج البلاد المعنية بالأسعار الجارية فيها ، ثم تحويل القيم المتحصل عليها إلى الدولار باستخدام متوسط مصحح لمعدلات قيمة العملة المحلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أما الناتج الداخلي الخام بحساب "تكافؤ القدرة الشرائية" فهو يقدر إنتاج مختلف البلدان بالتعميم على نفس الأسعار بحيث يكون للسلعة الواحدة (500غ من الخبز مثلا) سعر موحد لجميع بلدان العالم مما يسمح بمقارنات أفضل، وهذا يفوق الناتج الداخلي للفرد الواحد ببعض البلدان الصناعية الجديدة مثل: هونغ كونغ وسنغافورة،

المستوى الذي بلغته كندا أو معظم البلدان الأوروبية، كما يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الصين على 2900 دولار في سنة 1995 حسب طريقة تكافؤ القدرة الشرائية.

2.9.1. مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

صنّف التقرير العالم للتنمية البشرية الصادر سنة 2003 الجزائر في المرتبة 107 دوليا من مجموع 175 دولة حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية قيمة 0,704%، وفي سنة 2002 إحتلّت الرتبة 106 من مجموع 150 دولة، المؤشر قدره 0,677%، والمرتبة 100 سنة 2001 من مجموع 162 دولة وقيمة المؤشر 0,693%، وبالتالي فحسب مؤشر التنمية البشرية تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين (0,500 و0,799)، وهذا رغم تراجع ترتيبها ويمكن تفكيك هذا المركب حسب مؤشراته كما يلي:

- **مؤشر الأمل في الحياة:** حيث بلغ (0,74% وهو معدل متوسط بفئة التنمية البشرية المرتفعة ويشير إلى أن 74% من مجموع السكان يفوق عمرهم المتوقع عند الولادة سن الأربعين[٥٩].

- **مؤشر مستوى التعليم**، بلغ هذا المؤشر معدل 0,69%، وتعتبر نسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع مستويات التنمية البشرية المتوسطة والمرتفعة، حيث بلغت نسبة الأفراد غير الأمين مستوى 68%، وبلغ 71% من إجمالي السكان

- **مؤشر الناتج المحلي الخام:** سجل هذا المؤشر مستوى 0,69% وهو مستوى متوسط، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 6090 دولار (مقدر بـ PPA) وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة فمثلا تشكل نفسه النسبة في النرويج ما يقدر بـ 29620 دولارا و20530 في الإمارات العربية المتحدة، وذلك رغم النمو الاقتصادي الكبير المحقق سنة 2003 أما بالنسبة لقيمة مؤشر التنمية البشرية فقد قدر بـ 0,760 %بالنسبة لسنة 2006 و0,768 %سنة 2007 و0,779% سنة 2008 والجدول التالي يبين ترتيب مؤشرات دليل التنمية البشرية.

الجدول رقم(٠٢): تطور مؤشر التنمية البشرية وأبعاده في الجزائر.

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مؤشر التنمية البشرية		٠،٦٩٥	٠،٧٠٥	٠،٧٥٠	٠،٧٦١
مؤشر امل الحياة عند الولادة	٠،٧٠٤	٠،٧٨٣	٠،٧٩٢	٠،٨٣٠	٠،٨٢٧
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	٠،٦٤٠	٠،٦٦١	٠،٦٦٦	٠،٧٠٨	٠،٢٢٦
مؤشر مستوى التعليم		٠،٦٩٩	٠،٦٥٩	٠،٧١١	٠،٧١١

Source : (cnes, 2006, rapport national sur le développement humain **p.18)**

يبين لنا الجدول رقم(٠٢) تطور دليل التنمية البشرية حيث أنه شهد ارتفاعا ملحوظا من قيمة٠،٦٩٥%سنة ١٩٩٥إلى قيمة٠،٧٦١ %سنة ٢٠٠٥.

١٠.١.آفاق التنمية المستدامة في الجزائر :

بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص ٣٦.٥مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:[٦٠]

- ❖ مشروع حماية الساحل
- ❖ مشروع حماية التنوع البيولوجي
- ❖ إنجاز مشروع خاص بالبيئة
- ❖ وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم
- ❖ مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب
- ❖ عمليات تحسين المحيط الحضري
- ❖ مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية

إنهاء أشغال أكثر من **في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ، تم إنجاز عمليات تخص** للبلاد في أهم المراكز الحضرية " CET" ١٠مراكز دفن النفايات.

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منه :

- ❖ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.
- ❖ وضع جهاز مراقبة للهواء
- ❖ مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق ٢٠٠هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- ❖ إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط" PAM" و الذي يهدف إلى الحماية و الاستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.
- ❖ تسجيل ٢٦ موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار RAMSARفي أحواض أبيرة ، العصافير ملاح ،و طونقا بولاية الطارف .

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى ٧ مناطق نذكر منها :

- ❖ غابات الأرز بخنشلة
- ❖ غابات السنبلة بالجلفة
- ❖ منطقة واد الطويل بتيارت
- ❖ منطقة تين هنان بتمنراست

١١.١ التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع و المأمول

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه

رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية .

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن ٢١، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة . وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن ٢١[٦١] .

في الجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة فإن مثالا بسيطا عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال يتضح حقيقة في الرغبة غير الكافية ونقص القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة من:

- الإنطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية .
- تكثيف سياسات الوعي البيئي .
- محاربة كل أشكال التلوث التي من شانها تهديد الثروة البيئية عامة.
- محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح.

إن الأخذ بالتنمية المستدامة في الجزائر يتطلب مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية.. وبناء منظومة قيم إيجابية في التعاطي مع البيئة والاستثمار الرشيد في الثروات المتاحة، ووضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني.. فضلاً عن المستوى القومي بحيث تعطى الأولوية للعمالة العربية وتساهم في

الحد من البطالة وانتشار الفقر. كما تتطلب التنمية المستدامة استحضار وصيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.. .إن قاعدة استخلاف الإنسان على الأرض وتكليفه بعمارتها له ولمن يخلفه من بعده تقوم على جملة من المبادئ والقواعد الإنمائية المستدامة.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز أهمية مفهوم التنمية المستدامة والتنمية البشرية، باعتبارهما تحديّا كبيرا يقف أمام تطور المجتمعات البشرية، وتوضيح مدى ضرورة إيجاد إطار للمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس المستويات التنموية للدول، وإتاحة المقارنات الدولية في هذا المجال؛ فقد استحدث دليل التنمية البشرية وتبعه استحداث أدلّة أخرى تستند في معظمها إلى عدد محدود من المؤشرات.

ولا شك أنّ قياس التقدم المجتمعي قد أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحالي لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من جهة، والتعرف على مكامن الخلل في الجوانب الحياتية ليتسنى التعامل معها، وإيصالها إلى مستوى تنموي من جهة أخرى، بتوجيه البرامج والخطط التنموية الهادفة لضمان توزيع أمثل للخدمات التنموية ، وتحسين المستوى التنموي للسكان في المجتمع بكافة مكوناته وشرائحه من خلال المحافظة على القدرات الإجتماعية،الإقتصادية والبيئية للجميع من خلال العدالة في التوزيع ونقلها بين الأجيال .

***متن المصادر و المراجع**

[1] أبر داغر وآخرون،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،(المجلد الأول)، مقدمة عامة،ط١،بيروت –لبنان، ٢٠٠٨، ص:٤١٤.

[2] مجلة البيئة والتنمية، العالم في ٢٠٠٣،العدد (٥٢–٥٣)،الجزائر،ص:٣٠.

[3] أبر داغر وآخرون، مرجع سابق،ص:٤٢٠.

[٤] دوغلاس موستيث، مبادئ التنمية المستدامة، تر:بهاء شاهين،الدار الدولية ، القاهرة،٢٠٠٦،ص:١٤.

[٥]مندوي عصام عمر ، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية،دار التعليم الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٣،ص:٣٣.

[٦]مجموعة الأمم المتحدة للتنمية ، (2003).إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية المذكورة التوجيهية الثانية، تشرين الأول / أكتوبر،ص:٢٨.

[7] **GENEVIEVE FEROMEET DOMINIQUE DEBATS**,(2003), «ce que développement durable veut dire »,éditions l'organisation 1.rue Thenard ,paris ,p28.

[٨]هدى زوير،الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية ،ط١،دار جرير للنشر والتوزيع ، (١٤٣٩هـ-٢٠١٠م)،ص:٢٩.

[٩]المنظمة العربية للتنمية البشرية والإدارية ،(ماي ٢٠٠٧)، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان:"التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة"، شرم الشيخ،جمهورية مصر العربية،ص:٠٧.

[10]هدى زوير ، مرجع سابق، ص:٣٠.

[١١] محمد نجيب بوطالب،سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،بيروت-لبنان،٢٠٠٢، ص:٧٠.

[١٢] التميمي سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٨،ص:١٣٢.

[13] **ALAIN JOUNOT**,(2004), « développement humain ,100questions pour comprendre et agir »,afnor ,p :16.

[14] **BEAT BURGENMEIER**,(2010), « politique économique du développement durable »,édition de **BOEK** université, rue des minimes ,d-Bruxelles , p 38.

[15] **Alain jounot op.cité,p06.**

[16] **GENEVIEVE FEROMEET DOMINIQUE DEBATS**,(2003), «ce que développement durable veut dire »,éditions l'organisation 1.rue Thenard ,paris ,p116.

[17] **BERNARD L.BALTHARZD**, « le développement durable face la puissance publique »,édition l'harmmattan,France,p25.

[18] . **ALAIN NORJON**,(2005), « le développement durable »,édition ELLIPES,paris et jean pierre Paulet ,p11.

[19] **ABDELKADER SID AHMED**,(2004), « le développement asiatique :21element de stratégie de développement ,la cas Algérie »,édition publié, paris,p24.

[٢٠] وهيب عيسى الناصر آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، عالم الفكر، المجلد٣٨، ٢٠٠٧،ص:٢٠٥.

[21] Abdekader Sid Ahmed,op.cité,p125.

[٢٢] أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،٢٠/٠٤/٢٠١٢،نقلا عن موقع :
http:/islam online.net/Arabic/doc/index.shtml.

[٢٣] التنمية المستدامة نقلا عن موقع: http://h1=fr8client=psy-89
www.france24.com/ai/20101218sustaibledevelopmenteconomy
.environnement.

[24] **MAYERFELD BELL**,(2008), « an invitation environmental Sociology »,Thousend oaks(sa),sage,pine forge press,3 édition ,p34.

[25] **Mayerfeld Bell ,op.cité,p25.**

[26] **BALLET J.ET MAHIEU F-R**, (2003) « ,la soutenabilité sociale des politique de lutte contre la pauvreté, in pauvreté et développement socialement durable» ,DUBOISJ-L. .LACHAUD J-P MONTAUD J-M., POUILLEA.(eds), BORDEAUX,pp287-301.

[27] **Jean Luc, Dubois et François**, régis Mahiau, (2002), « Réduction de la pauvreté ou durabilité sociale publié dans le développement durable », paris, IRD, UMR C6 3D (4 USO, IRD),p01.

[28] **Sen Amartya**, (1987) , « commodities and capabilities », Herford India Backes, ONP Es Ford,p07.

[٢٩] **سان أمارتيا؛ المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٠.**

[30] **SEN AMARTYA** , « ethèque et économie, paris, Transfer par FABRICO FLIPO, la capabilités :un composé de nature et de volonté ,p11.

[31] . **Daly H**, (1996), « Beyordh, the Economics of Sustaible development», Beacom ptess Beston,p11.

[32] **Jérôme Ballet et François Régis Mahiau**, (2003), « à la recherche du développement Socialement durable, concepts fondamentaux et principes de base », paris,p05.

[33] Rapport Brisay pour le sommet gret bard, (2001), « proposition sur les aspects Sociaux du développement durable » , Bruxelles ,p80.

[34] **Mahiau F.R-H Rapport**, (1998), « Altruisme, Analyses économiques », Economica, paris,p67.

[35] **Dubois 8. Let Rousseau**, (2001), « Rein Forcing horse holds capabilités a way », Paris,p20.

[٣٦]محمد عبد القادر الفقي،ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف ، القيم الحضارية في السنة النبوية،ص:٠٢.

[٣٧]جيدنز أنطوي، بعيدا عن اليسار واليمين، تر: حشو جلال، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم ٢٨٦،ص:٢٦٩.

[38] **Odile Bovar et autres**,(2008), « les indicateurs de développement durable l'institut de l'environnement »édition François,p51.

[٣٩]تقرير التنمية الإنسانية العربية،(٢٠٠٢)، الفصل السادس،ص:٢٤.

[٤٠]عبير عبد الخالق،التنمية البشرية وأثارها في تحقيق التنمية المستدامة،عرض و تحليل مكتب مركز القطاع الحكومي ،ط:١، ٢٠١٤، ص:٢٢.

[٤١] المرجع نفسه ،ص:٣٠.

[٤٢]المرجع السابق، ص:١٦.

[43] **PNUD**(2009), « Rapport mondiale sur le développement humain », Mobilité, et développement humain : aperçus et tendances,p06.

[٤٤] دوغلاس موستيث، مبادئ التنمية المستدامة، تر:بهاء شاهين،الدار الدولية ، القاهرة،٢٠٠٦،ص:١٨.

[٤٥]المرجع نفسه،ص:١٩.

[٤٦]الديمومة: مفهوم أعده الاتحاد الأوروبي سنة 1980 للمحافظة على البيئة.

[٤٧]تقرير التنمية البشرية (٢٠٠١)،توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية ،نيويورك، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ص:١٠.

[٤٨]الطاهر لبيب، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،(٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ)، (المجلد الثالث)،البعد الإجتماعي ط١،،الدار العربية للعلوم، بيروت -لبنان،ص:٤٥٣.

[٤٩]المرجع السابق، ص:٤٥٥.

[٥٠]مجلة التواصل، التنمية البشرية وتحدياتها في الجزائر، العدد٢٦ ،(جوان٢٠١٠)،جامعة البليدة،ص:١٤١.

[٥١]غربي علي ، عولمة الفقر، مداخلة يوم دراسي بعنوان: التحديات المعاصرة والتنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر،٢٠٠٢،ص:٦٥.

[٥٢] مجلة التواصل، مرجع سابق،ص:١٥٢.

[٥٣]وزارة الطاقة و اللمناجم، ٢٠٠٦.

[54] PNUD, (1990), « Defining and measuring human development » new York,p10.

[٥٥]أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٣،ص:٣٣.

[٥٦]تقرير التنمية البشرية، (٢٠١٣)،مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وثيقة إطارية للإستراتيجية العالمية للإسكان. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.ص:١٥٧.

[٥٧]موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر PNUD en Algérie : www.dz.undp.org .

[٥٨]تقرير التنمية البشرية،(٢٠٠٣)،أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، ص:٥٩.

[59] rapport (2008), «rapport national sur le développement humain»,p17.

[60] commission du développement humain 4 rapport national sur le développement humain ،2002.

[61] www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

***قائمة الأشكال و الجداول:**

١.قائمة الأشكال:

الشكل رقم(٠١): تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

الشكل رقم (٠٢):تداخل أبعاد التنمية المستدامة.

الشكل رقم (٠٣):أبعاد التنمية المستدامة و أنواع رأس المال.

٢.قائمة الجداول:

الجدول رقم (٠١):الأهداف التنموية للألفية.

الجدول رقم(٠٢):تطور مؤشر التنمية البشرية وأبعاده في الجزائر.